

Distr.
LIMITED

E/1995/L.45
24 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥

جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية والانسانية ومسائل حقوق الإنسان:
تقارير الهيئات الفرعية والمؤتمرات والمسائل المتصلة بها:
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية في حالات الكوارث

الاتحاد الروسي، الأرجنتين*، اسبانيا*، المانيا، اوروغواي*،
ايرلندا، ايطاليا*، البرتغال، بلجيكا*، بلغاريا، بولندا، تركيا*،
الجمهورية التشيكية*، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا*،
السويد*، فرنسا، فنلندا*، لكسمبرغ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، النمسا*،
هولندا، اليونان: مشروع قرار

تعزير تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة القرارات ١٨٢/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩١، و١٦٨/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و٥٧/٤٨ المؤرخ في ١٤ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و١٣٩/٤٩ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والاستنتاجات ذات الصلة
المتفق عليها في الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣^(١)،

وفقاً للمادة ٧٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٣ (A/48/3/Rev.1)، الفصل

الثالث، الفرع ألف.

(A) GE.95-63137

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٢)،

وإذ يلاحظ بقلق الاختلالات في قدرة مختلف الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق في منظومة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية وعلى نحو شامل ومنسق للحاجة إلى التأهب والاستجابة الانسانية، فضلاً عن الوقاية والاصلاح والانعاش والتنمية،

وإذ يدرك الحاجة إلى بدء عملية لاستعراض قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية،

١- يشجع بقوة الحكومات على ضمان اتساق أكبر في التوجيه المقدم إلى مجالس ادارة الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحسين تنسيق وكفاءة المساعدة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة؛

٢- يحث مجالس إدارة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة على أن تستعرض، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، القضايا المتعلقة بدور منظماتها المعنية ومسؤولياتها التشغيلية وقدراتها التنفيذية والمالية للاستجابة، في اطار ولاياتها، لبرامج المساعدة الانسانية الواسعة والشاملة والتي تحتوي على الوقاية والتأهب والاستجابة الإنسانية والاصلاح والانعاش والتنمية، مع مراعاة الخطة الارشادية للقضايا التي ستنظر فيها مجالس ادارة الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق المختصة في منظومة الأمم المتحدة والواردة في مرفق هذا القرار؛

٣- يرجو من الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تضمين تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ فرعاً عن التقدم المحرز في استعراض هذه القضايا؛

٤- يرجو من ادارة الشؤون الانسانية في الأمانة العامة، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ تقريراً مرحلياً عن القضايا المحددة وأن تقدم كذلك، في موعد يحدده المجلس في تلك الدورة، تقريراً شاملاً، بما في ذلك الخيارات والمقترحات المتعلقة باستعراض جميع جوانب قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الإنسانية؛

٥- يطلب إلى ادارة الشؤون الإنسانية، في هذا السياق، عقد اجتماعات منتظمة وغير رسمية وإعلامية مفتوحة مع الدول الأعضاء، والدول غير الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشأن استعراض القضايا الآتية الذكر، بغية ضمان التصدي لها على نحو متسق، فضلاً عن تقديم تقرير عن القضايا المتبقية التي يتعين التصدي لها.

المرفق

خطة ارشادية للقضايا التي ستنظر فيها مجالس ادارة
الوكالات والمؤسسات والبرامج والصناديق المختصة في
منظومة الأمم المتحدة

النظر في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز القدرة المحلية وآليات المعالجة.

استعراض دور كل منظمة محددة ومسؤولياتها التشغيلية في الحالات الإنسانية بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الإنسانية والاصلاح والإنعاش والتنمية، حسب الاقتضاء (فيما يتعلق ببلدان المنشأ وبلدان اللجوء على السواء).

استعراض أثر توزيع الموارد على العلاقة بين احتياجات انقاذ الحياة والوقاية والتأهب والإنعاش.

تعزيز تطوير مذكرات التفاهم التنفيذية بين مختلف المنظمات لضمان الروابط والاتساق بين الأنشطة التشغيلية للجهات الفاعلة ذات الصلة.

استعراض القدرة التشغيلية والمالية لكل منظمة على العمل على نحو حسن التوقيت وفعال بالقياس الى دورها وولايتها.

استعراض ما يترتب على المشاركة مشاركة كاملة في البرمجة المنسقة لإدارة الشؤون الإنسانية وفي النداءات الموحدة ذات الصلة من آثار عملية بالنسبة لكل وكالة.

النظر في وضع استراتيجيات للتطوير الشامل للموظفين، بما في ذلك وحدات التدريب فيما بين الوكالات.

تعزيز وتشجيع الاجراءات الادارية وغيرها من الاجراءات التي تتيح المرونة وتيسر الاستجابة السريعة.

استعراض مستويات تخويل السلطة للمستوى الميداني.

- - - - -